الأمم المتحدة

UNW/2013/1

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التنفيذية

الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

موجز

هذا التقرير عن الأنشطة التنفيذية مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩، الذي طلبت فيه الجمعية إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تقدم تقريرا سنويا عن الأنشطة التنفيذية كي ينظر فيه المجلس التنفيذي للهيئة، وأن تقدم تقريرا عن تلك الأنشطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أعماله.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يرحب بهذا التقرير وأن يحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتوصيات والتوجيهات، حسب الاقتضاء.

271212 261212 12-63470 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالترافق مع تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)[(١)] عن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2012/4)، الذي ترد فيه تفاصيل النتائج المحققة وفقا للخطة الاستراتيجية، وأمثلة مما تحقق على الصعيد القطري والتقدم المحرز قياسا على الأرقام المستهدفة[(٢)]. ويقدم هذا التقرير سردا للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وقد اتُبع في التقرير الهيكل المبين في ذلك القرار.

٢ – وكانت الهيئة قد بدأت عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث كُلفت بولاية تتمثل في القيام بدور رائد في مساءلة منظومة الأمم المتحدة عن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك المساءلة والترويج لها. ويكمن إنشاؤها في صلب تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في المساواة بين الجنسين، ويمثل خطوة واسعة إلى الأمام في مواءمة وتعزيز ما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات استجابة للحاجة إلى الإسراع بوتيرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣ – وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز قدرتها المؤسسية. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، وُضع موضع التنفيذ هيكل يستند إلى ثلاثة مرتكزات ويشمل: (أ) الشراكات والتنسيق والأعمال الحكومية الدولية؛ (ب) البرنامج والسياسة؛ (ج) التنظيم والإدارة. ومع إقرار المجلس التنفيذي للبنية الإقليمية في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر مقرر المجلس التنفيذي ٦/٢٠١٢)، وضعت الهيئة الآن موضع التنفيذ التغييرات النهائية الكفيلة بالاستجابة للولاية العالمية الموكلة إليها ولخطتها الاستراتيجية.

ثانياً – تمويل الأنشطة التنفيذية

٤ – يتركز حشد الموارد واستراتيجية الشراكات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعميق قاعدة الجهات المانحة لها وتوسيع نطاقها، وكذلك النهوض بالأعمال التي تقوم بها وكالات

(١) يستند هذا التقرير إلى النتائج المحققة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفي أثنائه، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(٢) سيُقدَّم التقرير السنوي للهيئة لعام ٢٠١٢ إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣.

الأمم المتحدة الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري ودعم تلك الأعمال، مع التركيز على الشراكات والعمل في ذات الوقت على تجنب الازدواجية في الجهود المبذولة. وإلى جانب تحقيق الاستدامة في الموارد الأساسية المقدمة من الجهات المانحة الحكومية الحالية والمقبلة بل وزيادة تلك الموارد، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتكثيف جهودها في مجال التوعية بغية تهيئة فرص جديدة أمام الحصول على تمويل من المصادر غير الأساسية. وتشمل تلك المصادر صندوقين للجهات المانحة المتعددة تتولى الهيئة إدارتهما، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المعني بدعم إجراءات القضاء على العنف ضد المرأة، وصندوق المساواة بين الجنسين.

٥ - وخلال عام ٢٠١١ بلغ مجموع المساهمات ٢٢٧ مليون دولار، وهو يقل عن المبلغ المتوخى في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وهو ٣٠٠ مليون دولار سنويا (انظر UNW/2011/9، المرفق الثالث). بيد أنه تحققت مكاسب مهمة، فقد زاد حجم المساهمات الأساسية على حجم المساهمات غير الأساسية، حيث بلغ في الأولى ١٢٥ مليون دولار، وفي الثانية ١٠٢ مليون دولار. وزادت الموارد الأساسية وغير الأساسية على السواء قياسا على عام ٢٠١٠. إذ ارتفع عدد الدول الأعضاء التي أصبحت من المانحين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة من ١٠٧ دول فأصبح ١١٧ دولة، مع حدوث زيادة ملحوظة في الدول الأعضاء التي لا تشارك في عضوية منظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، بدأت ٣٠ جهة من الجهات المانحة خلال عام ٢٠١١ عمل ترتيبات مع الهيئة بصدد التمويل المتعدد السنوات، مما هيأ قدرا أكبر من الاستدامة في التمويل وإمكانية التنبؤ به. واكتسبت أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهات مانحة إضافية تسهم بمبلغ ١٠ ملايين دولار أو أكثر: ففي عام ٢٠١١ كان هناك سبعة جهات مانحة من هذا القبيل. وخلال عام ٢٠١٢ من التوقع أن يتجاوز مجموع المساهمات المستوى المحقق عام ٢٠١١، رغم أنه سيظل أقل من الرقم المستهدف وهو ٣٠٠ مليون دولار.

٦ - وتؤكد استراتيجية حشد الموارد التي تتبعها الهيئة على التواصل مع المؤسسات والقطاع الخاص وتهيئة قدرة لجانها الوطنية على جمع الأموال، التي تتولى جمع الموارد والتوعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية. وساهمت المؤسسات عام ٢٠١١ بما يزيد على ١,٢ مليون دولار في صورة منح، وتمكنت شبكة اللجان الوطنية البالغ عددها ١٨ لجنة من جمع نحو ٨٠٠ ٠٠٠ دولار. وتجاوزت الهيئة عام ٢٠١٢ الرقم المستهدف الذي حددته للمساهمات المحققة من التمويل المقدم من القطاع الخاص وقطاع التبرعات وهو ثلاثة ملايين دولار. فعلى سبيل المثال، وقع اتفاق شراكة مع مؤسسة خاصة عام ٢٠١٢

بشأن مشروع متعدد السنوات يشمل خمسة بلدان ويستهدف تمكين الأرامل في الجانب الاقتصادي.

ثالثاً – الشراكات الاستراتيجية، بما يشمل التعاون مع القطاع الخاص

٧ – في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجا مؤسسيا أكثر قوة إزاء الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتوخى استراتيجية الهيئة، المكرسة للمسارعة إلى المشاركة مع القطاع الخاص، حشد خبرات القطاع الخاص وتعزيز تعبئة الموارد. وتستهدف الشراكات مع منظمات المجتمع المدني كفالة بروز مساهماتها في جميع المجالات ذات الأولوية من أجل تعزيز القواعد والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨ – وما برح توسيع نطاق الشراكات وتعزيزها جانبا حاسما من جوانب التصدي للعنف ضد المرأة. ففي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، جرى توسيع نطاق الأعمال الموجهة لصالح المراهقين من خلال الشراكات مع مبادرة ''التحالف لصالح الفتيات''، وهي مبادرة من مبادرات القطاع الخاص تستهدف إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال، في زمبابوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وسوازيلند وكينيا وهايتي، حيث أجريت استقصاءات حول العنف ضد الأطفال في جميع البلدان الخمسة بهدف توفير المعلومات اللازمة لخطط العمل الوطنية؛ ومع الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة بهدف إعداد منهج دراسي غير رسمي عن منع العنف وعن تهيئة مواقع آمنة تحظى فيها الفتيات بالتكافؤ بما يمكنهن من التصريح بآرائهن ضد العنف واكتساب الدعم. وسجلت حتى الآن مبادرة الدعوة العالمية الرئيسية المسماة ''قولوا لا للعنف – اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' ما يزيد على ٥,٥ مليون إجراء، ويشارك فيها ما يقرب من ٩٠٠ شريك من شركاء المجتمع المدني. والمبادرة المذكورة هي محفل الحشد الاجتماعي اللازم لحملة ''اتحدوا'' التي أعلنها الأمين العام.

٩ – وتضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور تقوم من خلاله بالجمع بين الأطراف مما يفسح المجال أمام الحوار بين المجتمع المدني والحكومات، حيث دعمت الهيئة في إطار هذا الدور المشاركة النشطة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات القواعد النسائية، خلال عدة اجتماعات حكومية دولية، منها الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأسهم إلى حد كبير تحالف قوى مع المجموعات النسائية الرئيسية، استهدف القيام بأنشطة الدعوة بخصوص المؤتمر، في إحكام عبارات المساواة بين الجنسين الواردة في الوثيقة الختامية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨).

١٠ - وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أول اجتماع للفريق الاستشاري العالمي للمجتمع المدني، ضم في عضويته قادة القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية، وقادة مجموعات الشعوب الأصلية، وعلماء الحركة النسائية، والمدافعين عن حقوق المرأة، والقادة من الرجال العاملين في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وساعد الاجتماع على إعادة تأكيد الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها الشراكة بين المجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز جداول الأعمال المشتركة والتشارك في الفرص من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويجري إنشاء مجموعات المجتمع المدني الاستشارية على كل من الصعيدين الإقليمي والقطري، حيث أُنشئ بالفعل ثمانية منها، وهناك ١١ مجموعة أخرى قيد الإنشاء.

١١ - وما برحت منظمة زونتا الدولية شريكا مهما، لا سيما بالنسبة لأعمال هيئة الأمم المتحدة في مجال العنف الجنساني. ووُقِّعت اتفاقات عام ٢٠١٢ مع شركتي ميكروسوفت وكوكا كولا بهدف وضع مبادرات تستهدف تمكين النساء في مجال مباشرة الأعمال الحرة. وأجرت شركة Tag Heuer حملة دولية طوال عام ٢٠١٢ بهدف الارتقاء بالوعي، والتزمت بجمع أموال لصالح برامج الهيئة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا على الصعيد العالمي. وقام فرع الشرق الأوسط من شركة Kraft Foods، بجمع أموال لصالح برامج الهيئة في مجال القيادة والتمكين الاقتصادي.

١٢ - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع اتفاق الأمم المتحدة العالمي، الترويج لقيام منظمات القطاع الخاص حول العالم باعتماد وتنفيذ مبادرة ”مبادئ تمكين المرأة: المساواة تعني المكاسب“. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، وقَّع على المبادرة ٤٦٦ من كبار المسؤولين التنفيذيين.

١٣ - وأسهمت الشراكات الاستراتيجية مع وسائط الإعلام في زيادة واستدامة تغطية ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أعمال وما تعالجه من مسائل المساواة بين الجنسين. وأقيمت اتصالات مع ما يزيد على ٦٠٠ ١ منفذ من المنافذ الإعلامية في شتى أنحاء العالم، وكفل التواصل الاستراتيجي تغطية إخبارية مكثفة فيما يزيد على ١٦٠ بلدا. وتضاعف حضور الهيئة على شبكة الإنترنت ثلاث مرات، حيث بلغ عدد الزيارات للموقع على شبكة الإنترنت ما يزيد على ٠٠٠ ٢٢٠ زيارة شهريا. وبلغ مجموع المتابعة الاجتماعية من وسائط الإعلام ٠٠٠ ٣٢٠ متابعة، وهو ما يمثل زيادة أعلى من ست مرات منذ عام ٢٠١٠، وتوفر تلك النتائج علاوة على ذلك أساسا لأنشطة الدعوة التي تقوم بها الهيئة استنادا إلى الاتصالات دعما لما تقوم به من أنشطة تنفيذية.

رابعا – إسهام الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة في فعالية تنمية القدرات الوطنية

ألف – بناء القدرات وتنميتها

١٤ – ما برحت تنمية القدرات تشكل حجر الأساس في الاستراتيجية التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستجابة لطلب تقديم الدعم على كل من الصعيد الوطني والمجتمعي والدولي. ويدخل التأكيد على هذا الأمر في شتى المجالات الأولية الخمسة في الأعمال التنفيذية التي تقوم بها الهيئة، وهو محدد بوضوح في شتى أجزاء الخطة الاستراتيجية الراهنة. ويشكل ذلك إقرارا بأهمية اتباع نهج يعترف بأنه ''ليس هناك نهج واحد يصلح للجميع'' بالنسبة لكل بلد وسياق على حدة، ويكون في الوقت ذاته مرنا ويساعد على التحفيز. وتتبع الهيئة في تنمية القدرات إطارا يتسق مع أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويضع تصورا لتنمية القدرات يتمثل في (أ) الكفاءات الفردية؛ (ب) القدرات الجماعية؛ (ج) قدرة النظام.

١٥ – وتوفر تنمية القدرات وسيلة للربط بين الجانبين المعياري والتنفيذي في ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق تعزيز الاتساق بين التوجيه المعياري الناشئ عن العمليات الحكومية الدولية والدعم التنفيذي المقدم على الصعيد القطري. وتساعد الهيئة الشركاء على الصعيد الوطني في مجال تحويل الالتزامات الدولية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى قوانين وسياسات واستراتيجيات، ومجال رصد ومناصرة تنفيذها بفعالية.

١٦ – وتوفر المبادرات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للشركاء والدوائر المناصرة، بما يشمل وزارات المالية والتخطيط، والآليات النسائية الوطنية، وغير ذلك من المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات القواعد الشعبية النسائية، من خلال التدريب؛ وتوفير الخبرة التقنية والدعم المالي؛ وتطوير ونشر المعارف والرغبة في التعلم؛ وحشد جهود الشبكات، ومناصرة السماع لآراء المرأة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ – وعلى سبيل المثال، تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بناء القدرات على تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والحوار معها ومتابعة الملاحظات الختامية. وخلال عام ٢٠١١ تلقى ٢٧ بلدا ذلك الدعم. ففي أفغانستان، قدمت الهيئة الدعم إلى وزارة الخارجية في مجال تحليل مدى امتثال البلد للاتفاقية، وتقديم تقريريها الأولي والثاني إلى اللجنة. وجرى أيضا تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى مناصري الجانب الجنساني بهدف رصد مدى تنفيذ الاتفاقية وكفالة مراعاة منظورات المجتمع المدني.

١٨ - وعلى الصعيد العالمي، تعقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في إطار برنامج مشترك جديد، هو الأدلة والبيانات اللازمة لمبادرة المساواة بين الجنسين، بهدف الإسراع بوتيرة الجهود القائمة الكفيلة بوضع مؤشرات قابلة للمقارنة عن الصحة، والتعليم، والعمالة، ومباشرة الأعمال الحرة، وملكية الأصول[٣]. وتستهدف المبادرة بناء القدرة الإحصائية الوطنية اللازمة لمعالجة الثغرات الرئيسية في مدى توافر الإحصاءات الجنسانية ومدى جودتها وإمكانية مقارنتها، بما في ذلك تحسين رصد التقدم المحرز في أثر السياسات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتقييم ذلك الأثر. وسوف تفضي أنشطة بناء القدرات إلى إشراك موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية مباشرة في ذلك، وكذلك تشجيع الحوار بين البلدان في كل منطقة.

١٩ - ويرد في أجزاء الفروع التالية أمثلة على النتائج المحققة من جهود تنمية القدرات في شتى المجالات المواضيعية من الأعمال التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل الأمثلة المطروحة برامج كبيرة الحجم ومشاريع أصغر حجما، تلقي الضوء على مدى تنوع الأنشطة التي تقوم بها الهيئة في مرحلة تحولها إلى منظمة مكتملة الأركان.

باء - التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني

٢٠ - ما زالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تولي الأولوية إلى الدعم المقدم إلى الشركاء الوطنيين لبناء قدرات منهجية ومؤسسية تضمن تعزيز إعداد الميزانيات والخطط الوطنية وقاعدة الأدلة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وركزت جهود الدعم المقدم إلى وزارات المالية والتخطيط، والآليات النسائية الوطنية، والحكومات المحلية، على تحسين القدرة على جمع وتحليل البيانات، وإجراء تحليل الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني والدعوة لتطبيقها، وتعزيز مبدأ شمول الجميع فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات التخطيط. وفي عام ٢٠١١، دعمت الهيئة جهوداً من هذا القبيل استهدفت تنمية القدرات في ٥٨ بلداً. وقد أسهم ذلك في وضع وثائق للتخطيط الوطني تتضمن أولويات وتخصص ميزانيات لتحقيق المساواة بين الجنسين في ١٨ بلداً. وفي ستة من البلدان المذكورة (إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وزمبابوي ومالي والمغرب ونيبال)، أدت هذه الجهود إلى زيادة الموارد الوطنية المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث بلغت الزيادات المجمعة في الميزانية ما يزيد على ١,٥ بليون دولار.

(٣) تتولى توجيه المبادرة لجنة توجيهية، مؤلفة من أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، واللجان الإقليمية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والوكالات الأساسية التي تتولى تنسيق الأعمال الإحصائية، ومنها البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢١ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساعدات تقنية إلى الشركاء الوطنيين في بيرو وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا والكاميرون ونيبال لإجراء تقييمات للقدرة المؤسسية، بما في ذلك الثغرات في مجال المساواة بين الجنسين في البرامج و/أو الميزانيات القطاعية. وتلا ذلك وضع خطط محددة الهدف تستهدف تلبية الاحتياجات من القدرات وأفضت إلى جهود ترمي إلى إدماج المنظور الجنساني في المبادئ التوجيهية للميزانية الوطنية المتعلقة بالوزارات القطاعية في الكاميرون ورواندا، وإلى جهود تستهدف وضع منهجيات لتتبع مخصصات الميزانية الوطنية والقطاعية المراعية للاعتبارات الجنسانية في نيبال. وتم تعزيز البيئة المؤاتية بهدف تنفيذ الميزانية المراعية للمنظور الجنساني في جمهورية تترانيا المتحدة بإنشاء فريق وطني أساسي معني بالميزانية المراعية للمنظور الجنساني بقيادة وزارة المالية، وتخصيص بند محدد من الميزانية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وإرساء نهج تدريبي ذي طابع مؤسسي بهدف تيسير الجهود الجارية لتنمية قدرات الجهات المعنية.

٢٢ - وحصل دعاة المساواة بين الجنسين على دعم كبير استهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة والتأثير في عمليات التخطيط على الصعيدين الوطني والعالمي. فعلى سبيل المثال، تم دعم منظمات نسائية عالمية من قبيل رابطة حقوق المرأة في التنمية، والشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، وشبكة دور المرأة في التنمية في أوروبا، لمساعدتها على حشد دعاة المساواة بين الجنسين في أثناء انعقاد المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا، عام ٢٠١١. وقد كان لمشاركة تلك المنظمات بفعالية دورٌ أساسي في النص على التزام صريح، في وثيقة منتدى بوسان الختامية، بكفالة توجيه النفقات العامة بشكل ملائم بما يلبي احتياجات الرجال والنساء على السواء.

٢٣ - وتشترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تنفيذ برنامج للتنمية المحلية القائمة على الإنصاف بين الجنسين في جمهورية تترانيا المتحدة ورواندا والسنغال وسيراليون وموزامبيق. وتركز المبادرة على تحسين إمكانية حصول المرأة على الموارد والخدمات على المستوى المحلي، وتدعم قدرة الحكومات المحلية على التخطيط للبرامج ووضع ميزانيات لها وتنفيذها. ففي جمهورية تترانيا المتحدة، تمكنت نساء من منطقة موروغورو من إعلان مسألة الحصول على مياه الشرب المأمونة كأحد المجالات التي يتعين معالجتها على سبيل الأولوية، ومن ثم قدم البرنامج دعماً للقدرات أتاح للحكومة المحلية أن تحسِّن البنية الأساسية، مما أدى إلى توفير المياه لما عدده ٥٠٠ ٧ من المستعملين الجدد في تلك المنطقة.

٢٤ - وقد دأب صندوق المساواة بين الجنسين، منذ إنشائه عام ٢٠٠٩، على دعم المبادرات الرامية إلى تحفيز وضع الخطط والقوانين الوطنية الجديدة، وتنفيذ الخطط والقوانين

القائمة، بما يعزز الالتزامات المتعهد بها بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. ويتولى الصندوق إدارة حافظة مؤلفة من ٥٥ برنامجاً في ٤٧ بلداً، تبلغ قيمتها ٤٣ مليون دولار، تركز بوجه خاص على جهود التمكين الاقتصادي والسياسي. وعلى إثر المرحلة الثانية من دورة الصندوق لتقديم المنح عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٢ في جميع المناطق، باستثناء الدول العربية (الدورة المعقودة عام ٢٠١١)، أصبح الصندوق بصدد إضافة حوالي ٣٩ برنامجاً، ومبلغ ١٢,٥ مليون دولار إلى حافظته بنهاية عام ٢٠١٢.

التخطيط في المجال الجنساني ومجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني

٢٥ - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على طرح منظورات المساواة بين الجنسين في جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وذلك بتشجيع الدور القيادي الذي تؤديه المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والقائمين على رعايتهن في جهود التصدي المذكورة؛ وتعزيز إدارة هذه الجهود على نحو مراع للاعتبارات الجنسانية؛ ودعم إمكانية اللجوء إلى القضاء لصالح المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمتضررات منهما.

٢٦ - وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والقائمين على رعايتهن في ٢٦ بلداً، وذلك للمشاركة في اتخاذ القرارات في إطار التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي موزامبيق، دعمت الهيئة ٤٥ منظمة معنية بالنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، مما أسفر عن وضع ''ميثاق للمرأة'' سيُعرَض على مقرري السياسات بوصفه دعوة إلى المساءلة عن الالتزامات المتعهد بها بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٧ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مع السلطات الوطنية المعنية بتنسيق شؤون الإيدز في ٢٢ بلداً بهدف إدماج المساواة بين الجنسين في إطار الاستراتيجيات والسياسات والقوانين والمؤسسات والميزانيات وأطر المساءلة المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وقدمت الهيئة خبراء في الشؤون الجنسانية كي يعملوا مع السلطات المعنية بالتنسيق في جامايكا ورواندا وكمبوديا وكينيا. وأسفر التدريب في المجال الجنساني الذي قُدم إلى ما يزيد عن ٤٠٠ موظف عن زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الخطط الاستراتيجية الوطنية التي تستهدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الاعتراف بإمكانية انتقال المرض بين الزوجين في كمبوديا، وإدراج تدابير تستهدف التصدي للعنف الجنساني في إطار خطط الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتخفيف من آثاره في جامايكا.

٢٨ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع ٢٠ منظمة أهلية بهدف تمكين النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتضررات منه من الحصول على ممتلكاتهن وميراثهن، كوسيلة للتخفيف من أثر الوباء، وزيادة الوعي والإلمام بالنواحي القانونية لدى ما يزيد عن ٢٠٠ ١ سيدة.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الراعي الحادي عشر في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالنظر إلى التأثير الذي يحدثه الوباء في النساء، تتضح جلياً الحاجة إلى كفالة إدراج المساواة بين الجنسين في صميم جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقد أصبحت الهيئة أقدر على دعم هذا الهدف بعد انضمامها رسمياً إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك.

جيم - الدور القيادي للمرأة ومشاركتها

٣٠ - تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيادة قدرة المرأة على أداء أدوار قيادية والمشاركة السياسية في صنع القرارات التي تؤثر في حياتها. وتدعم الهيئة تنمية القدرات لتشجيع مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الأطر الدستورية والقانونية ونظم إدارة الانتخابات والمؤسسات غير الحكومية (مثل الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والحكومات المحلية، والجماعات النسائية وجماعات الشباب المحلية)، بهدف زيادة تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار. وفي عام ٢٠١١، قدمت الهيئة الدعم اللازم لتعزيز تلك القدرات في ٣٥ بلداً.

٣١ - وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال الدعم الذي تقدمه، في زيادة عدد النساء المنتخبات لشغل مناصب عامة على الصعيدين المحلي والوطني، في ثمانية بلدان. وفي المكسيك، أسفر برنامج تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي وتعزيز برنامج التمكين الاقتصادي، الذي يدعمه صندوق المساواة بين الجنسين بالتعاون مع المعهد الوطني للمرأة، عن تعزيز قدرة القيادات النسائية على كل من المستوى الاتحادي والمحلي ومستوى المقاطعات، مما أسهم في زيادة نسبة تمثيل نائبات البرلمان في مجلس النواب من ٢٨ في المائة إلى ٣٧ في المائة، وفي مجلس الشيوخ من ٢١ في المائة إلى ٣٣ في المائة. وفي السنغال، قدمت الهيئة وشركاؤها في الأمم المتحدة الدعم إلى المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تشجيع تطبيق قانون التكافؤ بين الجنسين أثناء العملية الانتخابية، عن طريق بناء قدرات ''المرصد الوطني للتكافؤ'' على رصد مدى الامتثال للقانون ونشر البيانات المتعلقة بتنفيذه. وقد أسهم ذلك في زيادة نسبة عدد نائبات البرلمان من ٢٢,٧ في المائة إلى ٤٢,٧ في المائة. وعملت الهيئة أيضاً مع الشركاء الوطنيين في الجزائر وليبيا، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على تعزيز إشراك المرأة في العمليات

الانتخابية الرئيسية. وسجلت الجزائر زيادة في نسبة عضوات البرلمان من ٨ في المائة إلى ٣١ في المائة. وفي ليبيا، تقدم ما يزيد على ٦٠٠ سيدة لشغل مناصب سياسية، وحصلن على عدد غير مسبوق من المقاعد بلغ ٣٣ مقعداً، أي نسبة تمثيل قدرها ١٦,٥ في المائة في أول انتخابات حرة ونزيهة تجرى في البلد منذ أكثر من ٦٠ عاماً.

٣٢ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنمية القدرات على إجراء عمليات الإصلاح القانوني والدستوري وعلى مراعاة الجانب الجنساني في إصلاح نظام الانتخابات في ١٥ بلداً. وفي السلفادور، أدى الدعم المقدم إلى جهود مشتركة قامت بها ٢٢ مجموعة نسائية، والبرلمان، والمحكمة العليا، إلى تمرير ''قانون المساواة والإنصاف والقضاء على التمييز ضد المرأة'' الذي يشجع على مشاركة المرأة في المجال السياسي، ويتضمن ولاية بإدراج أحكام متعلقة بالجانب الجنساني في جميع السياسات العامة.

٣٣ - ومنذ عام ٢٠١١، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، على تهيئة الفرص الكفيلة بمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، بما في ذلك وضع سياسات انتخابية تراعي الجانب الجنساني، وتنسيق جهود الدعوة المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والرامية إلى زيادة مشاركة النساء كمرشحات وناخبات. وفي باكستان، اشتركت الهيئة، عام ٢٠١٢، بقدر أكبر مع البرنامج الإنمائي في مبادرة لبدء تطبيق نظام لإدارة الانتخابات يراعي الجانب الجنساني، ويُلزِم كل مركز من مراكز الاقتراع على حدة بجمع معلومات مصنفة حسب نوع الجنس، للمرة الأولى، خلال الانتخابات الفرعية في مقاطعة سانغار، بهدف تنوير جهود التربية المدنية وتثقيف الناخبين، وتحديد المناطق التي تواجه فيها المرأة عقبات في التصويت.

٣٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدشين دراسة في الجمعية العامة بعنوان ''نظم العدالة غير الرسمية: رسم مسار عمل قائم على حقوق الإنسان''، تطرح أول تقييم شامل لنظم العدالة غير الرسمية وسبل حماية حقوق الإنسان. وهذه الدراسة، التي شملت استعراضاً شاملاً للمؤلفات المنشورة في هذا المجال ودراسة لحالات خاصة بكل بلد بعينه في إكوادور وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وملاوي والنيجر، تحدد الاستراتيجيات التي تكفل أقصى قدر من المواءمة بين نظم العدالة غير الرسمية ومتطلبات حقوق الإنسان.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، واستجابةً للتقرير الرئيسي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، المعنون ''تقدم المرأة في العالم: السعي إلى تحقيق العدالة''، تعكف الهيئة والبرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على وضع برنامج عالمي مشترك، بهدف تعزيز فرص المرأة في اللجوء إلى القضاء من خلال إجراء إصلاحات شاملة ومنسقة في قطاع العدل، مع التركيز على الإصلاح الدستوري والقانوني الكفيل بحماية الحقوق؛ واتخاذ قرارات قضائية مراعية للجانب الجنساني؛ وتقديم خدمات العدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وإقامة نظم للعدالة غير الرسمية خالية من التمييز؛ وزيادة قدرة المرأة على المطالبة بحقوقها.

دال - إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٣٦ - اغتناماً لفرصة اشتداد الإرادة السياسية على جميع المستويات وتزايد الدعم من طائفة واسعة من الأطراف المعنية من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء في ٥٧ بلداً عام ٢٠١١ على بناء القدرات فيما يتعلق بدفع إصلاح السياسات والقوانين إلى الأمام، ووضع خطط عمل وطنية جديدة، وتحسين تقديم الخدمات.

٣٧ - وقُدم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى الشركاء الحكوميين من أجل وضع قوانين جديدة تفي بالمعايير الدولية لحقوق المرأة. وقُدم الدعم أيضاً إلى المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز قدرتها على إنفاذ التشريعات، من خلال وضع آليات متخصصة من قبيل إقامة وحدات جديدة تستهدف التصدي للعنف الأسري والجرائم الجنسية في جزر سليمان، ومكاتب للشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال تقودها منظمة ''شبكة الشرطيات في تترانيا''.

٣٨ - وشملت المساعدة المقدمة في مجال المبادرات المعنية بتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني وتحسينها تقديم الدعم إلى الشركاء لمساعدتهم على وضع خطط تستهدف تحسين جودة تقديم الخدمات، وتعزيز إجراءات التصدي وتحسين تنسيقها، ووضع معايير وبروتوكولات لتقديم الخدمات. وقد أسهم ذلك في زيادة إمكانية الحصول على الرعاية في بلدان من بينها الجزائر ورواندا وزمبابوي وموريتانيا، حيث تقدم مراكز الخدمات الشاملة، على سبيل المثال، خدماتها إلى ما يزيد على ١ ٧٠٠ من الناجيات.

٣٩ - وأسهم الدعم في مجال تنمية القدرات المقدم إلى الشركاء على الصعيد الوطني في إطار البرنامج العالمي لإقامة ''مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات'' في زيادة الوعي بالمشكلة العالمية للتحرش الجنسي والعنف ضد المرأة في الأماكن الحضرية العامة، وتعزيز الشراكات وزيادة الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية وجماعات المجتمع المحلي والشرطة ووسائل الإعلام من أجل تعزيز السلامة في الأماكن العامة. وفي عام ٢٠١٢،

أسهم الدعم المقدم إلى الحكومة المحلية في مدينة كيتو إلى اعتماد تعديل لقانون المدينة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، بحيث يشمل أيضاً العنف في الأماكن العامة. وانضمت منظمة اليونيسيف إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) للعمل على توسيع نطاق برنامج المدن الآمنة في ثماني مدن.

٤٠ - وما زال العمل جاريا من أجل توفير التوجيه التقني والموارد للمختصين على الصعيد القطري من خلال مركز المعارف الإلكتروني (متاح على www.endvawnow.org)، الذي استفاد منه حتى الآن حوالي نصف مليون شخص من ٢٢٢ بلداً وإقليماً، وبلغ تقييم رضاء المستعملين نسبة ٩٠ في المائة. وما زالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً تتعهد قاعدة بيانات الأمين العام المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وهي مستودع مركزي للمعلومات عن التدابير التي تتخذها الحكومات بهدف التصدي للعنف الجنساني. ومنذ إطلاق قاعدة البيانات عام ٢٠٠٩، قدمت ١٣١ دولة عضواً معلومات يجري استخدامها في إعداد دراسة تحليلية لتقديمها إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين.

٤١ - وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وتشمل حافظة الصندوق الاستئماني الحالية من المشاريع العاملة ما عدده ٩٥ مشروعاً، تضم ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ شريك وتغطي ٨٥ بلداً وإقليماً، بقيمة إجمالية تزيد على ٦٣,٥ مليون دولار. وفي الوقت الراهن، يدعم الصندوق الاستئماني ١٣ برنامجاً مشتركاً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيمة إجمالية قدرها ٨٩٣ ٦٥٩ ١٢ دولاراً في إكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وبنما والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسري لانكا وصربيا والصين والمكسيك ونيبال.

هاء - التمكين الاقتصادي

٤٢ - يشمل العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة أبعادا متعددة من أبعاد امتلاك النساء لزمام سبل كسب الرزق المستدامة، والعمل الكريم، ووسائل الحماية الاجتماعية، والأصول الإنتاجية وإمكانية حصولهن عليها. وفي إطار قيام الهيئة بالربط بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لعملها، قدمت الدعم في مجال تنمية القدرات على النهوض بالإصلاحات السياسية والقانونية، مع توسيع نطاق إمكانية حصول المرأة على الخدمات والموارد الاقتصادية والمالية. وقد استهدف ذلك الدعم بصورة خاصة أكثر النساء ضعفا من الناحية الاقتصادية، بمن فيهن النساء الريفيات ونساء الشعوب

الأصلية والعاملات المهاجرات. وفي عام ٢٠١١، تم تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى ٣٨ بلدا.

٤٣ - ومن أجل النهوض بالإصلاحات القانونية، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم اللازم لتنمية القدرات إلى حكومة الجبل الأسود لمساعدتها على تعديل قانون العمل ليشمل أحكام المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، وليلزم جميع المؤسسات العامة بجمع بيانات مفصّلة حسب نوع الجنس.

٤٤ - وفي رواندا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم في بناء قدرات إلى المنظمات غير الحكومية من خلال صندوق المساواة بين الجنسين من أجل إنشاء شبكة متنقلة من المساعدين القانونيين، الذين ساعدوا على تنمية معارف ومهارات ١٠٠ ٠٠٠ من النساء الريفيات لتمكينهن من المطالبة بحقوقهن في الإرث وامتلاك الأراضي. وفي منطقة البحيرات الكبرى، تعمل الهيئة على تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وهي وسيلة هشة لكسب العيش كثيرا ما تجعل النساء عرضة لمخاطر انعدام الأمن وسوء المعاملة في المعابر الحدودية، وتقابل بسوء التقدير والإهمال في السياسات والعمليات المتعلقة بالتجارة. وساعد دعم تنمية القدرات المقدم إلى سلطات البلديات والنساء العاملات في التجارة على إنشاء عدد من التعاونيات، مما مكن النساء من رفع أصواتهن للدعوة إلى الاهتمام بشواغلهن.

٤٥ - وتم تعزيز قدرة المرأة المحرومة اقتصاديا بما يمكنها من الحصول على موارد مالية وتطوير مهارات الاشتغال بالأعمال الحرة وإدارتها من خلال إنشاء مراكز المرأة. وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إقامة مراكز نسائية شعبية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث قدمت التدريب للنساء الريفيات في مجالي تنمية الأعمال التجارية ومهارات القيادة، ويسرت إنشاء مشاريع مستدامة مدرة للدخل ترتبط بأولويات تنمية المجتمع المحلي. وبلغ عدد النساء اللواتي استفدن من هذه المراكز نحو ٢٨ ٠٠٠ على مستوى القواعد الشعبية في ١٣ محافظة في الضفة الغربية. وفي غواتيمالا، مكّن دعم تنمية القدرات المقدم من الهيئة إلى مراكز الخدمات المنشأة على الصعيد المحلي لصالح المشتغلات بالأعمال الحرة من حصول أكثر من ١٠ ٠٠٠ من نساء الشعوب الأصلية على خدمات تقنية ومالية من أجل تحسين وسائل كسب رزقهن. وقد أُنشئت مراكز خدمات في السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا أيضا.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٢، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي برنامجا مشتركا بهدف الإسراع بإحراز تقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وهو يهدف إلى تمكين النساء

الريفيات من التمتع بفرص اقتصادية أفضل وتسيير مشروعات تجارية ناجحة. وسوف يُنفّذ البرنامج في أول الأمر في إثيوبيا، ورواندا، وغواتيمالا، وقيرغيزستان، وليبريا، ونيبال، والنيجر، وسيعتمد على أوجه التآزر ونقاط القوة المؤسسية المناظرة في كل واحدة من الوكالات المذكورة، وذلك من أجل إحداث تحسينات واسعة النطاق في سبل كسب الرزق وحقوق المرأة الريفية.

٤٧ - وتقوم أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعداد بوابة معرفية ستكون منبرا على شبكة الإنترنت يمكن من خلاله تعبئة قدرات الشركاء على التصرف بناء على التوجهات وعوامل التغيير التي تساعد على التمكين الاقتصادي للمرأة. وحيث إن المنبر يوجه اهتمامه إلى مقرري السياسات، وقادة دوائر الأعمال التجارية، ودعاة المساواة بين الجنسين، والنساء على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء المهمشات، فإنه سيعتمد على ما تقوم به الهيئة وشركاؤها من أعمال، وسيسلط عليها المزيد من الضوء، وسيتصدى للثغرات في المعرفة.

واو - المرأة والسلام والأمن

٤٨ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التأثير في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال المساعدة على تنمية القدرات في ٢١ بلدا عام ٢٠١١، وتشجيع مشاركة المرأة وإمكانية لجوئها إلى القضاء، وإسهاماتها في عمليات ما بعد انتهاء الصراعات وعمليات بناء السلام على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

٤٩ - واستجابة إلى طلبات الدول الأعضاء، تم تقديم الدعم إلى كل من إندونيسيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومنطقة المحيط الهادئ من أجل تعزيز القدرات الوطنية على وضع خطط العمل الوطنية ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٥٠ - وفي شراكة مع إدارة الشؤون السياسية، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريبات إقليمية على مهارات الوساطة الفعالة والتفاوض إلى النساء العاملات بالسياسة والخبيرات في مجال السلام والأمن في ٢٥ بلدا، وهو ما أسهم في ارتفاع نسبة النساء المدرجات في قائمة وسطاء الإدارة إلى ٣٠ في المائة.

٥١ - وبغية خفض أعمال العنف الجنسي المرتبط بالصراعات، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام بإعداد واختبار دورات تدريبية قائمة على تصوير للأحداث بهدف تدريب حفظة السلام قبل نشرهم في عدة بلدان. وفي رواندا، ومالي، ونيبال، قدمت الهيئة الدعم أيضا للمساعدة على تدريب مسؤولي الجيش في مجالي الحقوق

الجنسانية وحقوق المرأة من أجل تعزيز قدرتهم على سرعة الاستجابة لمسائل أمن المرأة وحقوقها. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الهيئة تشجيع زيادة مشاركة المرأة في صفوف حفظة السلام في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، تمثل زمبابوي أحد البلدان القلائل في أفريقيا التي يتفق فيها عدد حفظة السلام الإناث العاملات بالشرطة مع توصية إدارة عمليات حفظ السلام بأن لا تقل نسبة تمثيل المرأة عن ١٠ في المائة.

٥٢ - وتظل إمكانية لجوء المرأة إلى آليات العدالة الانتقالية، وبخاصة حصولها على التعويضات، أحد أكثر المجالات إهمالا في مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء الصراعات. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركاء من قبيل المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل دعم السياسات والبرامج المتعلقة بمراعاة الجانب الجنساني في قطاع العدل، بما يشمل تقديم تعويضات إلى الضحايا والناجين. وقد تضمن ذلك توفير خبراء للعمل من لجنة تقصي الحقائق في كل من كينيا وجزر سليمان، وتقديم الدعم للجنتين من أجل كفالة أن تشكل احتياجات النساء وأولوياتهن جزءا من برنامج التعويض ومن التوصيات الواردة فيه. وإضافة إلى ذلك، واستجابة إلى الطلب الذي تضمنه تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598)، ما فتئت الهيئة تزود لجان التحقيق التي تدعمها الأمم المتحدة بالخبرة في الشؤون الجنسانية، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية وكوت ديفوار، وليبيا. وقد أقامت الهيئة شراكة مع مفوضية حقوق الإنسان بغية استعراض واقتراح تدابير أقوى وأكثر اتساقا تساعد على إدراج الجانب الجنساني في نظم العدالة الانتقالية والتعويضات.

زاي - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية

٥٣ - تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتيسير تبادل المعارف والحوار حول السياسات وتنمية المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية. ففي عام ٢٠١٢، أقامت الهيئة شراكة مع حكومة البرازيل استهدفت مدها بالمساعدة التقنية من أجل إدماج الجانب الجنساني في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقوم بها. وفي إطار ذلك الاتفاق، تقدم الهيئة الدعم التقني إلى حكومتَي البرازيل والهند، وتساعدهما على إنجاز برنامج للتعاون، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يركز على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أعرب كلا البلدين على اهتمامهما بتبادل المعارف والخبرات في مجالات تشمل الشؤون الجنسانية والاستدامة، وبرامج الإدماج الاجتماعي، واستراتيجيات إدرار الدخل لفائدة المرأة والسياسات العامة التي تركز على المرأة.

٥٤ - وتم توقيع اتفاق عالمي بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكلية بيرفوت في الهند لإنجاز مشروع يستهدف تمكين النساء الريفيات من جميع أنحاء العالم من أن يصبحن مهندسات في مجال الطاقة الشمسية. وبالعمل مع حكومة الهند بصفتها شريكا هاما، تدرب الكلية نساء مسنات أميات من بعض أكثر المجتمعات المحلية تهميشا في العالم على تركيب وإدارة تجهيزات الطاقة الشمسية في قرى لم تكن تتوافر بها الكهرباء في السابق. ولم يسبق للكثير من تلك النساء أن غادرن مجتمعاتهن، وهن يتلقين التمويل والدعم اللوجستي من أجل السفر إلى الهند بغرض الدراسة لمدة ستة أشهر، ثم العودة إلى ديارهن وقد تزودن بمعارف ومهارات تمكنهن من تنفيذ حلول شعبية لإنتاج الطاقة النظيفة. وفي منطقة المحيط الهادئ، تخرجت فعلا ١٠ نساء من فيجي وعدن إلى مجتمعاتهن. ومن المتوقع أن يستفيد ما لا يقل عن ٥٠٠ منزل في فيجي بصورة مباشرة، وقد تم منذ ذلك الحين تمديد البرنامج ليشمل جزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وكيريباس، وناورو. وقدمت الهيئة الدعم أيضا للمساعدة على تمديد تلك المبادرة إلى أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وليبريا، ويجري إعداد خطط مماثلة لتطبيقها في منطقة أمريكا اللاتينية مستقبلا.

٥٥ - ومكن تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب اللذان تدعمهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تيسير حصول تلك البلدان على فرص التعلم من أجل إعداد النهوج الفعالة الكفيلة بإنفاذ القوانين والسياسات الوطنية التي تستهدف التصدي للعنف ضد المرأة. وشمل ذلك تبادل الزيارات بين بوروندي ورواندا لمناقشة المراكز المتكاملة الخدمات؛ وبين الأرض الفلسطينية المحتلة والمغرب لمناقشة أماكن المأوى ومراكز المشورة؛ وبين السلفادور ونيكاراغوا لمناقشة صياغة قوانين جديدة.

٥٦ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تيسير التعاون بين البرازيل ومصر في مجال التصدي للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة، وذلك من خلال برنامج ''مدن آمنة''. ويقوم مقررو السياسات وخبراء التنمية المصريون باستكشاف الممارسات الواعدة والدروس المستفادة من تجربة الحكومة البرازيلية في تنفيذ مبادرة ''مدن آمنة'' في ريو دي جانيرو.

حاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: منظور منظومة الأمم المتحدة الذي يسترشد بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٥٧ - أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تحليلا للتقارير السنوية الواردة من المنسقين المقيمين على مدى عدة أعوام، حيث يكشف ذلك التحليل أدلة على أن منظومة الأمم المتحدة أحرزت تقدما مطردا في دعم الأولويات الوطنية

في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي عام ٢٠١١، أفادت ١٠٦ بلدان بأنها تلقت الدعم من منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، مقابل ٨٩ بلدا في عام ٢٠٠٨. وزاد الدعم المقدم في مجال الصحة الإنجابية، حيث حصل عليه ٧٣ بلدا عام ٢٠١١ مقابل ٦٢ بلدا عام ٢٠٠٨. ووثقت التقارير القطرية الواردة من المنسقين المقيمين الدعم المقدم إلى الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وتشجيع المساواة بين الجنسين في السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومنذ آخر استعراض شامل للسياسات، الذي يجري كل ثلاث سنوات، تم إحراز تقدم كبير ومطرد في مشاركة المرأة في السياسة، وفي تعليمها، وفي توافر البيانات والإحصاءات المتعلقة بها.

٥٨ - وعززت منظومة الأمم المتحدة أيضا إدماج منظورات المساواة بين الجنسين في سياساتها واستراتيجياتها وأدوات التخطيط التي تستخدمها، وكذلك في عرض معايير الأداء والنقاط المرجعية والغايات ذات الصلة بالجانب الجنساني. وقد وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على خطة عمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة، ومن ثم أصبح لدى المنظومة إطار موحد للمساءلة عن أعمالها في هذين المجالين. وتهدف خطة العمل إلى تشجيع التوصل إلى تفاهم مشترك وتوطيد التماسك والتقييم الذاتي المنهجي، وكذلك اتّباع نهج ثابت هادف وتدريجي يمكن أن تتقيد به كيانات منظومة الأمم المتحدة في أعمالها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٩ - وقام فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بصياغة مذكرة إرشادية عن مؤشر المساواة بين الجنسين. وتتضمن المذكرة توجيهات تساعد على وضع نهُوُج فعالة ومتسقة تستهدف تتبع الموارد التي تدعم تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين. وبعد أن تتم الموافقة على المذكرة الإرشادية على نطاق المنظومة، من المتوقع أن تفضي إلى تعزيز الاتساق والمساءلة بشكل كبير.

٦٠ - واعتمدت منظومة الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين بوصفه واحدا من المبادئ الخمسة الرئيسية للبرمجة في التخطيط لأنشطتها التشغيلية من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويوفر الكتيب الذي أعدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الإدارة القائمة على النتائج توجيهات إضافية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تكفل إدماج المسائل الجنسانية إدماجا تاما في أطر نتائجها. وقد أجرت المجموعة الإنمائية استعراضا للدورة السابقة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) خلصت من خلاله إلى أن

الأفرقة القطرية التي تحدد ما تتوخاه من نتائج متعلقة بالمساواة بين الجنسين هي الأفرقة التي تحصل عموما على أعلى درجة فيما يتعلق باحتمال تحقيق نتائج في الأولويات الوطنية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واستعرضت المجموعة الإنمائية ١٣ إطارا من إطارات عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي إطارات تم توقيعها عام ٢٠١٠ وتتعلق بالفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وقد تبين أن جميع الإطارات المذكورة تعالج المساواة بين الجنسين، حيث تتبع الأفرقة القطرية نهوجا متنوعة.

٦١ - وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية ١٠٥ أفرقة، مقابل ٣٧ فريقا عام ٢٠٠٤. وفي فيجي وساموا على سبيل المثال، قدمت الأفرقة المواضيعية الدعم للمساعدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وقدمت الأفرقة مقترحات ترمي إلى تحسين الأداء في المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية. ومع ذلك، هناك الكثير مما يتعين بذله من جهود لبناء قدرات موظفي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تكريس أنشطة تستهدف بناء تلك القدرات لدى الموظفين من جميع المستويات. وفي عام ٢٠١١ أفاد أقل من نصف الأفرقة القطرية بتنفيذ تلك الأنشطة، وهو وضع لم يتغير منذ عام ٢٠٠٨.

طاء - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٦٢ - ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعميق التزامها بدعم آليات التنسيق الحالية بهدف تعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات المحددة للمرأة والفتاة.

٦٣ - وفي حين عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبعض الوقت في مناطق متضررة من النزاع، فإن عملها في مجال الاستجابة الإنسانية في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات والتعافي منها مبكرا يمثل مجالا يجري العمل على النهوض به. وشاركت الهيئة في عدد من عمليات الحد من مخاطر الكوارث وعمليات إدارة مواجهة الكوارث، من قبيل وضع حزمة الحد الأدنى من التأهب في آسيا والمحيط الهادئ، وعمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في القرن الأفريقي ونيجيريا. وإضافة إلى ذلك، تنشط الهيئة في عدد من المبادرات والآليات الإنسانية العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك المشاركة في الفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفي تدابير التصدّي على المستوى القطري في باكستان وكينيا، وفي الآونة الأخيرة، في مالي.

٦٤ - وفي إطار المضي قدما، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بناء قدراتها، وستعمل على رفع مستوى مشاركتها وتوسيع نطاقها في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة عملية

مواجهة الكوارث، ووضع مبادرات وآليات التعافي المبكر، بوسائل منها أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومجموعة الفريق العامل التابعة للّجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعافي المبكر التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل أن تؤدي، بطريقة استراتيجية، دورا متعاظما وأكثر انتظاما في العمل الإنساني. وسيشمل هذا الدور المشاركة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

خامسا – تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

ألف – الاتساق والفعالية والأهمية

٦٥ – تعكس ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضرورة الماسة لتحقيق التناسق والتكامل بين الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بهدف التصدي للكوارث، حتى يتسنى للدول الأعضاء الحصول بشكل أفضل على الموارد من منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع كامل طائفة الخبرات في مختلف أبعاد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعكس أيضا الدور الحاسم الذي تضطلع به الهيئة في كفالة مساءلة النظام بأكمله عن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٦ – وتدعم عضوية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هياكل التنسيق العالمية والآليات المشتركة بين الوكالات الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة على نطاق المنظومة بشأن السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات. وتشارك الهيئة بوصفها عضوا كامل العضوية في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وجميع دعاماته الثلاث، وهي: اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتولى الهيئة حاليا رئاسة الفريق الاستشاري لاجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى الأمين العام المساعد، الذي يعمل، تحت الإشراف العام للمجموعة الإنمائية، على تقديم توصيات مشتركة من المجموعة بشأن مختلف جوانب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ستقوم الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بالنظر في التوصيات الرئيسية، وكذلك إبداء تأييد قوي لولاية التنسيق التي تضطلع بها الهيئة. وتتولى الهيئة أيضا رئاسة كل من فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٦٧ – ويركز إطار الدور التنسيقي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تعزيز الاتساق على خمسة مجالات رئيسية، هي: (أ) تعزيز زيادة اتساق وتنسيق الجهود التي تبذلها

منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، بناء على المزايا النسبية للوكالات المختلفة؛ (ب) تعبئة الجهود المشتركة؛ (ج) تعزيز القدرة على تعميم المنظور الجنساني؛ (د) تعزيز المساءلة وزيادة الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ (هـ) تحقيق التكافؤ بين الجنسين والنهوض بمكانة المرأة في منظومة الأمم المتحدة.

٦٨ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها رئيسا للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، على إشراك الشبكة المذكورة في مجمل الأعمال الموضوعية المعيارية التنفيذية/البرنامجية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، حيث تمثل تلك الشبكة آلية فريدة مكرسة لوضع المعايير والتنسيق والرصد في مجال تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية. ولدى تحديد الهيئة لخطة العمل الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة، أشركت الهيئة الشبكة، بوصفها حليفا استراتيجيا، في بناء توافق للآراء حول المعايير والأهداف، وفي ضمان تأييد هذه الأداة في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

٦٩ - وعلى الصعيد القطري، تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة ٦٢ مجموعة مواضيعية من أصل ١٠٥ مجموعات معنية بالمسائل الجنسانية في جميع أنحاء العالم، أو تشارك في قيادتها. وقد تزايد عدد الشراكات الاستراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك اشتراك الهيئة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ٢٠١٢، ركزت الهيئة جهودها على تعبئة دعم الأمم المتحدة للعمليات الحكومية الدولية من أجل تطبيق منظور جنساني والمساعدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢، وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة. وتم تعزيز القدرات المشتركة بين الوكالات، من خلال التوجيهات والصكوك والأدوات، بطرق منها إقامة بوابة لشبكة داخلية تضم مجموعة من الممارسين وتحوي الكثير من الممارسات الفضلى والأسئلة المتكررة المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وإنشاء ملف للبيانات المتعلقة بسياساتٍ وخطط عملٍ بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة. وتقوم الهيئة أيضا بمهام الأمانة لحملة الأمين العام المعنونة ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، حيث تقود تنسيق الحملة فيما بين الوكالات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٧٠ - ورغبة في تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقيادة وتنسيق عملية إعداد خطة العمل على نطاق المنظومة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تولت الهيئة بدء تنفيذ تلك العملية من خلال إنشاء مكتب للمساعدة قدم الدعم إلى ٢٠ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة، ونظّم حلقات عمل

بهدف تسريع تنفيذ خطة العمل ودعمه. وعلاوة على ذلك، استَحدثت أداة على شبكة الإنترنت لتقديم التقارير الأساسية تهدف إلى تنسيق تقديم التقارير وتنظيم توافر المعلومات المتعلقة بالسياسات والممارسات ذات الصلة. وتتشارك الهيئة أيضا مع كيانات أخرى في دعم بدء تنفيذ خطة العمل وفي رصد التقدم المحرز بشأن وضع مؤشرات موحّدة محددة للأداء فيما يخص خطة العمل، بما في ذلك تطبيق المؤشر الموحد لأداء التقييم.

٧١ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، مباشرة إلى الكيانات بناء على طلبها، عن طريق تقديم الخدمات إلى الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وعقد اجتماعات لفريق الخبراء بشأن هذه المسألة وتقديم توصيات فيما يتصل بالسياسات، وإصدار مذكرات توجيهية، وتوفير مجموعات مواد إعلامية. كما تدعم الهيئة الجزء الموضوعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد، وتقوم بإعداد تقرير الأمين العام المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (وآخرها هو E/2012/61). وتحت رعاية فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين، تقوم الهيئة بدور قيادي في وضع دورة دراسية أساسية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني كي تُستخدم على نطاق المنظومة، وكذلك العمل مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة على وضع قائمة بالخبراء المعنيين بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل دعم عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧٢ - وللنهوض بتحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عام ٢٠١٢، بإعداد تقرير الأمين العام الذي يصدر كل سنتين عن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/67/347). وعلى وجه التحديد، ركز التقرير على تمثيل المرأة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وكيانات الأمانة العامة وإداراتها، فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وحالات انتهاء الخدمة، والتقدم المحرز والعقبات المصادفة في تحقيق التوازن بين الجنسين، بما في ذلك السياسات والممارسات، ونماذج الممارسات الجيدة، والعراقيل التي تحول دون إحراز تقدم. وتقوم الهيئة أيضا بتنسيق شبكة على نطاق المنظومة مؤلفة من جهات تنسيق الشؤون الجنسانية من أجل تسهيل صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والممارسات الجيدة ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين.

٧٣ - وعلى الصعيد القطري، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عام ٢٠١١، في إعداد عناصر قوية للمساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٢٨ بلدا. وتضطلع الهيئة بقيادة وتنسيق العمل المتعلق بنتائج المساواة بين الجنسين المحددة في تلك الأطر. وتيسر الهيئة أيضا استخدام مؤشرات الأداء التي وضعتها أفرقة الأمم المتحدة

القطرية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتتبّع المؤشرات مدى إسهام الأفرقة القطرية، ككل، في المساواة بين الجنسين من خلال البرمجة القطرية الموحدة. وقد تم، حتى تاريخه، تطبيق المؤشرات في ٢٥ بلدا.

٧٤ - وكثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم المقدم إلى البرامج المشتركة من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين، وهي تنشط حاليا في ١٠٤ برامج مشتركة، كان عددها ٧٢ برنامجا عام ٢٠٠٨. وعندما تكون البرامج المشتركة منسقة تنسيقا جيدا، فإنها تسهم في توسيع المشاركة المتعددة القطاعات، وزيادة الوعي بمدى أهمية مسائل المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية بفعالية في مختلف القطاعات. وقدم الصندوق المشترك بين إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية دعماً كبيراً في هذا المجال، بما في ذلك بناء القدرات في الوزارات المركزية في مجال التحليل الجنساني للتنمية وفعالية المعونة في كولومبيا والمغرب ونيكاراغوا.

٧٥ - ولهيئة الأمم المتحدة للمرأة حضور فاعل في جميع البلدان الثمانية الرائدة في مبادرة ''توحيد الأداء''. وقد أظهر آخر تقييم مستقل للمبادرة أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يحظيان بأولوية واهتمام متزايدين في البلدان الرائدة، مقارنةً بالنهوج التقليدية المتبعة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتشكل الملكية الوطنية والقيادة والالتزام والقدرات القطرية عناصر حاسمة تسهم في تحقيق هذه النتائج الناجحة. وتعمل الهيئة بنشاط على الترويج لخطة الدعوة الاستراتيجية والتواصل من خلال ''صوت واحد'' بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتقوم الهيئة بتيسير بناء القدرات وتعزيز المساءلة من أجل المساواة بين الجنسين من خلال استخدام أدوات على نطاق المنظومة، من قبيل مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتحقق من حالة المساواة بين الجنسين، وتطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين لتتبّع حجم الموارد المستخدمة في تحقيق النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وقد نفّذت جميع البلدان الرائدة الثمانية مؤشرات الأداء و/أو عمليات التحقق من حالة المساواة بين الجنسين، و/أو نفذت مبادرات ترمي إلى إنشاء شكل من أشكال مؤشر المساواة بين الجنسين لتقييم الأداء والاستثمار.

باء - الأبعاد الإقليمية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقدراته على الصعيد القطري

٧٦ - تُولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أولوية عليا إلى تعزيز وجودها وفعاليتها في الميدان، عن طريق متابعة التقييم الذي أجرته عام ٢٠١١ للقدرات الميدانية بهدف المساعدة على تحديد الخدمات الأساسية التي ينبغي تزويد وجود الهيئة بها كي تقوم بتقديمها على الصعيد القطري، وتحديد القدرات الأساسية المطلوبة في هذا الصدد، وعن طريق الاستجابة لطلبات

الدول الأعضاء، من خلال وسائل منها رفع مستوى وجود وقدرات وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال المساواة بين الجنسين في البلدان التي ليس لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجود فيها. وفي بعض الحالات، اشتمل هذا الأمر على وضع مستشار أقدم في الشؤون الجنسانية مع المنسق المقيم والفريق القطري للأمم المتحدة من أجل تعزيز استجابة الأمم المتحدة بشكل عام لمقتضيات النهوض بمسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٧ - وتشترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عضوية جميع الأفرقة الإقليمية الخمسة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعضوية آليات التنسيق الإقليمية التي أنشأتها اللجان الإقليمية. ومن شأن الهياكل الإقليمية الجديدة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تؤدي إلى تحسين كبير في القدرة العامة للهيئة على تنفيذ ولايتها. وستؤدي الهياكل الإقليمية إلى إنشاء ستة مكاتب إقليمية وستة مكاتب متعددة الأقطار. وسيكون هناك قدر أكبر من اللامركزية في السلطة بنقلها إلى الميدان، وستُنقل بعض المهام التقنية والتنفيذية من المقر إلى الميدان.

٧٨ - وفي ظل تسليم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن نظام المنسق المقيم هو المحرك الرئيسي للاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وضعت الهيئة عام ٢٠١٢ على سلم أولوياتها تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة بهدف تعزيز المساءلة المتبادلة بشأن النتائج فيما بين المنسقين المقيمين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واعترفت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بهيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة السبع التي نفذت المجالات الرئيسية لنظام الإدارة والمساءلة: تنقيح توصيف وظيفة الممثلين الميدانيين؛ وإدراج النتائج التي ترد من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في نظام تقييم الأداء بالهيئة؛ وكفالة إبلاغ المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بحالة تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجه التحديد في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/برنامج ''توحيد الأداء''.

جيم - تكاليف المعاملات وكفاءتها

المشتريات

٧٩ - أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عضوا جديدا في شبكة المشتريات وهي ممثَّلة في الفريق العامل المعني بمواءمة عمليات الشراء على الصعيد القطري. وتسهم الهيئة، بموجب إطار المشتريات الجديد المتعلق بها، في مختلف الأفرقة العاملة وغيرها من مبادرات الشبكة وتستفيد منها، وتعتمد إطار أهلية البائعين، وتستعين بالاتفاقات الطويلة الأجل التي تبرمها المنظمات الأخرى، وتدخل في اتفاقات ذاتية طويلة الأجل وتتبادلها. وإضافة إلى ذلك، أُعيدَ تنشيط فريق عامل مستقل معني بالمشتريات المشتركة ودُعي إلى الانعقاد في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتوجد إمكانات واعدة للتعاون مع هذا الفريق، نظرا إلى عدد الاتفاقات الطويلة الأجل التي جرى تبادلها أثناء الاجتماع.

الشؤون المالية والميزانية

٨٠ - تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عام ٢٠١٢، تمشيا مع اعتمادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواءمة البيانات والسياسات المالية، حسب الاقتضاء، مع تلك الكيانات. وكان تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد مكّن الهيئة من اتخاذ طائفة من الإجراءات والتعليمات الجديدة بهدف تشجيع وإبراز قوة الإدارة المالية للأصول والموارد الموجودة تحت سيطرتها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨١ - تتفق استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ اتفاقا تاما مع الإطار الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي اعتمدته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشدد الاستراتيجية على الحاجة إلى توحيد النظم وتبسيطها وفي الوقت ذاته الاستفادة من القدرات والنظم وعناصر البنى الأساسية الموجودة بالفعل في كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وتستفيد الهيئة بالفعل من الكفاءة من حيث التكاليف ووفورات الحجم عن طريق التعاون مع الوكالات الأخرى. ويشمل هذا إبرام اتفاق مؤسسي مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني لاستضافة الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سادسا - تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٨٢ - يركز مكتب التقييم المستقل التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أربعة مجالات استراتيجية هي: (أ) إجراء تقييمات مؤسسية ووضع نظم فعالة للتقييم المؤسسي؛ (ب) تعزيز ثقافة ونظم التقييم اللامركزي من أجل تحقيق المزيد من المساءلة وتحسين البرمجة؛ (ج) قيادة التنسيق على نطاق الأمم المتحدة بشأن إجراء تقييم يراعي الجانب الجنساني من أجل تحقيق المساءلة على نطاق المنظومة؛ (د) تشجيع التجديد وتوفير المعارف بشأن أفضل الممارسات في مجال المساواة بين الجنسين عن طريق بناء القدرات الوطنية في مجال التقييم.

٨٣ - وفي عام ٢٠١١، أُنجزت أربع عمليات تقييم مؤسسية وشُرع في اثنتين جديدتين. وأُجريت اثنتان بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة، بشأن أنشطة حفظ السلام في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشأن برامج الأمم المتحدة المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تتيح أول مستودع شامل للبرمجة المشتركة فيما يخص المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٢، كانت هناك ثلاثة تقييمات مؤسسية قيد التنفيذ وأنجز ١٥ تقييما لامركزيا، كانت قد بدأت عام ٢٠١١ (انظر الفقرة ٨٤ أدناه)، وإلى جانب ذلك أُحرز تقدم هائل في مجال تعزيز نظم التقييم في الهيئة عن طريق وضع سياسة التقييم اللازمة لها (UNW/2012/12).

٨٤ - وعلى الصعيد القطري، خُطط لإجراء ٣٨ تقييما لامركزياً لعام ٢٠١١، أي بمعدل تنفيذ نسبته ٤٠ في المائة (شُرع في ١٥ منها). ورغم انخفاض معدل التنفيذ، يمثل عدد التقييمات التي أُجريت زيادة مقارنة بالسنوات السابقة بل يمثل زيادة كبيرة في ضوء الفترة الانتقالية التي تمر بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وما زالت الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على إجراء التقييم اللامركزي جارية. وطوال عام ٢٠١١، وفرت الهيئة التدريب والمشورة التقنية إلى ما يربو على ١٩٠ موظفا وشريكا.

٨٥ - وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار الدور التنسيقي الذي تضطلع به والمتمثل في إجراء تقييم يراعي المنظور الجنساني في كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بمواصلة تعزيز إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في التقييمات، والإسهام في الأعمال الفنية التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك تولي رئاسة الفريق مؤخرا. وفي عام ٢٠١١، شملت الجهود المشتركة الهامة ما يلي: (أ) استكمال الدليل الأول بشأن إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في مجال التقييم؛ (ب) إعداد وثيقة توجيهية تتعلق بوضع وإجراء تقييمات أثر أعمال الدعم المعياري والمؤسسي في الأمم المتحدة؛ (ج) إدراج الأبعاد الجنسانية في وثيقة الأسئلة المتكررة المتعلقة بتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (د) صياغة الاختصاصات اللازمة لوضع دليل عملي عن تنمية قدرات التقييم الوطنية.

٨٦ - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم قدرات الرصد والتقييم على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين عن طريق إقامة شراكات مع رابطات وشبكات التقييم. وأدى ذلك، على سبيل المثال، إلى تعزيز الشراكات مع شبكة مسؤولي التقييم الأفارقة المعنيين بالمسائل الجنسانية والتنمية، وشبكة تقييم البرامج الدولية في آسيا الوسطى.

سابعا – متابعة المؤتمرات الدولية

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٨٧ – اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بدور هام في الدعوة إلى الاعتراف بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشاركت الهيئة بعدة طرق، من بينها إيجاد وتقديم أدلة عن الدور المركزي الذي تضطلع به المرأة في التنمية المستدامة، وتوفير الدعم التقني أثناء المفاوضات بناء على طلب الدول الأعضاء، وتنسيق الرسائل الإعلامية مع منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، وتنظيم مناسبات التوعية، واستضافة مختلف المناسبات، بما في ذلك منتدى القيادات النسائية والقمة الرفيعة المستوى. وقامت سبع سيدات من رؤساء الدول والحكومات حضرن المؤتمر في ريو دي جانيرو بالبرازيل، بالتوقيع على ”دعوة للعمل“، ووجهن الدعوة فيها إلى مزيد من الاهتمام بدور المرأة ومشاركتها في التنمية المستدامة.

٨٨ – ونتيجة لذلك، أُدرجت الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإشارات المتكررة إليها في الوثيقة الختامية (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، باعتبارها أولوية مواضيعية ومسألة شاملة على حد سواء، الأمر الذي أكد مجددا على ما للمرأة من دور حيوي وقيادي في تحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن هذه المكاسب الهامة أن تعزز دعوة الهيئة إلى إدراج هدف قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تعميم المساواة بين الجنسين في الأهداف الأخرى التي يتعين اعتمادها. وأُعرب أيضا في الوثيقة الختامية عن دعم الدور الرائد الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، فإن الهيئة بصدد إجراء عملية متابعة لنتائج المؤتمر عن طريق ما تضطلع به من مهام الدعم التنفيذي والتنسيقي وعلى الصعيد الحكومي الدولي.

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

٨٩ – دعا برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، الذي اعتمد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إلى تحديد وتعزيز الشراكة من أجل بناء القدرات البشرية عن طريق تحقيق تنمية بشرية واجتماعية مستدامة وعادلة وشاملة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعقب اعتماد برنامج عمل اسطنبول، أعرب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أثناء دورته السنوية لعام ٢٠١١، عن ترحيبه بالدعم القوي الذي تقدمه الهيئة إلى أقل البلدان نموا، وشدد على

الحاجة إلى إدماج تنفيذ برنامج العمل المذكور في أنشطة الهيئة. وتعمل الهيئة حاليا على زيادة تغطيتها لهذه البلدان في إطار عملية تعزيز هيكلها الإقليمي.

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩٠ - ما برحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشارك بنشاط في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والوكالات الإنمائية. وتشاركت الهيئة مع منظمة اليونيسيف في قيادة المشاورة المواضيعية العالمية المتعلقة بموضوع معالجة أوجه التباين. وتشارك الهيئة أيضا في رئاسة فرقة العمل المعنية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتقوم من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالعمل على حشد الدعم على نطاق المنظومة بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحشد مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية. ويسعى ممثلو الهيئة إلى كفالة إسماع أصوات النساء في أكثر من ٥٠ بلدا حيث يضطلع المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بتنظيم المشاورات. وعُقد اجتماع لمنظمات المجتمع المدني النسائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأعقب ذلك مشاركات منتظمة مع هذه المنظمات على الصعيد العالمي. كما عُقد اجتماع لفريق من الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ استهدف وضع إطار مفاهيمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار التنمية مستقبلا. وفي إطار التطلع إلى الأمام، سيظل هذا الأمر يشكل أولوية مهمة خلال فترة تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

ثامنا - الاستنتاج

٩١ - يتمثل الهدف النهائي من إجراء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات في كفالة الوصول بمنظومة الأمم المتحدة إلى مزيد من الفعالية والكفاءة والاتساق. وتمشيا مع هذا الهدف، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باستكمال جميع العناصر الكفيلة بتحولها إلى منظمة كاملة الأركان وموحدة وفعالة، وتسعى حاليا إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة من خلال العمل الذي تقوم به في كامل المنظومة بشأن المساءلة عن المساواة بين الجنسين عن طريق خطة العمل على نطاق المنظومة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعن طريق تنسيق الجهود على الصعيد العالمي أو على الصعيد القطري، وكذلك فيما يتعلق بالمشاركة الأوسع نطاقا في المجالات الحاسمة والمؤتمرات.